مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــــرام
التاريخ : ١٩٧٧/١/٣٠

بيان رئيس الوزراء أمام مجلس الشعب

التحرك التخريبي استغل القرارات الاقتصادية لتنفيذ مؤامرته للوثوب الى الحكم

أهداف المؤامرة العودة بمصر الى مناطق النفوذ والقضاء على انجازات ١٥ مايو

٤ مخازن خاصة بحزب العمال الشيوعى المصرى لحفظ الوثائق والنشرات فى القاهرة وطنطا واسيوط وقنا

السيد رئيس مجلس الشعب .

الاخوة والاخوات أعضاء المجلس الموقر

لا أستطيع ان أبدأ فى الرد على طلبات الاحاطة — التى تقدم بها بعض الاخوة — أعضاء المجلس — من حزب مصر العربى الاشتراكى — حول الاحداث الاخيرة — دون ان أتناول كل الظروف — التى أحاطت بها استهدفت له بلادنا وشعبنا — من أحداث مؤسفة — وتآمر مبيت خبيث وأتوجه من تحت هذه القبة — بالشكر لله العلى القدير — الذى شاءت ارادته — انقاذ هذا البلد الامن العظيم — وهذا الشعب العريق الكريم — من شر المصير الذى اراده له المخربون — الخارجون على كل تقاليد أمتنا العظيمة — وقيمها الروحية والانسانية والحضارية — التى أرستها على مدى تاريخها النضالى الطويل — فى سبيل الحـــرية والامن والرخاء والسلام .

أهداف المخطط الاجرامى اوسع من القرارات الاقتصادية

إن أخطر ما نتعرض له الان — هو أن نتوه عن وعينا القومى — الصلة العضوية الوثيقة بين هذا التآمر التخريبى ، وصلته بالتيارات السياسية العالمية والداخلية ، الى لا تريد لقضيتنا القومية الرئيسية حلا ، سواء فى مجالاتها العسكرية أو السياسية أو الاقتصادية او الاجتماعية ، والتى عملت على ان نظل فى حالة من اللاسلم واللاحرب . وتعمل على ادخالنا

فى حـــالة من النصر واللانصر ، ومن اللاجوع واللاشبع ، ومن عدم الاستقرار السياسى والاقتصـــادى والاجتماعى ، والهدف اولا وأخيرا لهؤلاء الاعداء ، ولهذه التيارات الخبيثة ، هو أن نتمزق وننفجر من داخلنا .

كما ان اخطر ما نتعرض له الان — هو ان تتوه عنا رؤيتنا القومية — فى امتداد مخططات الاعداء فى الاحداث الاخيرة ، لمحاولاتهم السابقة الفاشـــلة التى حاولوا فيها تفجير جبهتنا الوطنية من داخلها ، وعلينا أن لا يغيب عنـا للحظة واحدة — محاولاتهم السابقة — فى تفجير الفتنة الطائفية ، واثارة المطالب الفئوية ، وتمزيق وحدة الامة تمزيقـا طبقيا .

ان الاهداف النهائية لهذا المخطط التآمرى — الذى يمتد الى كل قضـــايانا المصيرية ، تسعى الى افشال جهودنا فى استثمار نصرنا ، لحل قضيتنا فى مؤتمر السلام ، من مركز القوة الذى حققناه بهذا النصر . ومحاولة ادخالنا فى موقف اضعف ، يتشدد فيه أعداؤنا متسلحين بالغطرسة الاستعمارية التى انهاها شعبنا ، وقواتنا المسلحة الباسلة فيما انهى من دعاوى الجيش الاسرائيلى الذى لا يقهر ، والحدود الامنة التى لا يمكن اجتيازها ، والضعف والتفرق العربى الذى لا يمكن أن ينتهى .

العودة الى مناطق النفوذ أحد اهداف مخطط التآمر

كما يمتد هـــذا المخطط الاجرامى المشبوه — الى القضاء على ما حققناه من تحرير ارادتنا — فى محاولة اعادتنا الى مناطق النفوذ العسكرى والسياسى والاقتصادى — وذلك بالقضاء على مسارنا فى تحقيق عدم الانحياز الحقيقى ، وفى اكتساب كل المعسكرات الدولية الى جانبنا ، وفى الانفتاح على العالم كله ، لا نراعى الا مصلحة مصر والعرب .

يمتد هذا المخطط الاجرامى المشبوه الى اعادة القطيعة بيننا ، وبين اخوتنا واشقائنا فى الامة العربية . ولاوضاع ما قبل ١٥ مايو و٦ اكتوبر ، ولفصل مصر ، قلعة المواجهة العربية الاولى ، عن جبهة المساندة العربية فى دول البترول التى أثبتت تكاملها النضالى ، مع مصر وجبهة المواجهة فى ٦ اكتوبر العظيم ، بكل ما اثبته هذا التضامن من فاعلية ، وبكل ما حققته من تحولات عالمية ، لصالح القضية العربية المصيرية ، وبكل ما نقل به الامة العربية ، الى المركز المساند فى القوى العالمية .

كما يمتد هذا المخطط الاجرامى المشبوه الى القضاء على انجازات ثورة ١٥ مايو فيما حققته من حريات ، وما ارسته من ديموقراطية سليمة ، ومن دولة المؤسسات ومجتمع سيادة القانون ، واحترام القضاء مجتمع كل المنتجين ، حيث يسهم كل ابناء الامة فى اعادة بناء الوطن ، وفى اطار العدل والسلام الاجتماعى ، مجتمـــع تحقق فيه امن المواطن ، على نفسه ، واسرته ، على يومه وغده ، على حريته وعلى كسبه المشروع .

وبالتالى — فان هذا المخطط الاجرامى المشبوه — يهدف الى ارجاع عجلة التاريخ الى الوراء ، الى مجتمع ما قبل ١٥ مايو فى انحرافه بمسار الثورة ، الى مجتمع غياب الحريات ، والاجراءات الاستثنائية مجتمع المعتقلات والاعتقالات ، وتعذيب المواطنين الشرفاء ، فى غياب القانون ، مجتمع مراكز القوى والرأى الواحد .

كانت مؤامرة سافرة للوثـــوب الى الحكم

اقولها صريحة — انها أكبر من كل ذلك وبتحديد قاطع ، هى مؤامرة سافرة ، استهدفت وثوب المتآمرين الى الحـــكم عن طريق العنف ، وانهاء ثورة ١٥ مايو المجيدة !

واود هنا ايها الاخوة والاخوات — وبصرف النظر عما أثبتته التحقيقات الجارية من ادلة واعترافات المتآمرين ، طبقا لما

صدر فى بيانات النائب العام ، ان اعرض للذين يريدون أن يحصروا ابعاد ما نحن فيه ، فى مجال القرارات الاقتصادية ، وفى حدود نظرة قاصرة ، وفى اطار معالجة حزبية ضيقة ، ان هذه الاهداف الكبيرة والبعيدة لهذا التآمر ، قد تنبه اليها العالم أجمع ، فى اجتماع أتى من كل الاتجاه .

وليس ادل على الاهداف والاثار الاوسع — لاى احداث — تقع فى اى امة ، من استطلاع واستعراض ردود الفعل ، لدى أصدقاء هذه الامة واعدائها على السواء .

فما ان وقعت هذه الاحداث — حتى بدت آثارها فى اسرائيل — وانبعث منها مرة اخرى صوت موشى ديان — يعبر عما وقع فى مصر — بأنها أنباء سعيدة جدا بالنسبة لاسرائيل ، هذا الصوت الذى قضى عليه انتصار ٦ اكتوبر ، والذى كان يمثل اسطورة المجد العسكرى الاسرائيلى المزعوم .

ومن ناحية اشقائنا العرب — فما أن وقعت هذه الاحداث — حتى استشعرت كل الاوساط القيادية والشعبية والاعلامية العربية ، الاثار العربية البعيدة ، التى يستهدفها المتآمرون ، بالنسبة لقلعة العرب الاولى مصر ، واتصال هذه المؤامرة وتكاملها ، مع المؤامرات التى تستهدف تمزيق الامة العربية . كما جرت فى السودان ولبنان ، واتصل الموت والرؤساء العرب بالرئيس الشهيد محمد أنور السادات ، يطمئنون على القضاء على هذا التآمر ، ويعرضون كل امكانياتهم لتجاوزه .

وكان ذلك فى اطار ادراك عربى متزايد — بأن مصر قلعتهم الاولى — يتعرض شعبها لمؤامرة ، تتاجر بالمعاناة الشعبية ، والموقف الاقتصادى الصعب ، الذى نتج عن تحدى مصر وشعبها العظيم من مركز المسئولية القومية ، للدفاع عن امنها العربية ، فى أربع حروب ، ازاء اشرس غزوة معاصرة ، تعرضت لها هذه الامة ، مضحية بآلاف الشهداء مقتطعة من قوت كل مواطن مصرى عربى شريف .

وبالتالى — فان كل من يهدف من عمد — او غير عمد — الى حصر هذه الاحداث وهذا التآمر — فى نطاق القرارات الاقتصادية لوحدها الا عزلته ، عن الفكر العالمى الاجماعى ، فى صلة هذه الاحداث وهذا التآمر ، بهذه الابعاد القومية ، وعن الفكر العربى المشترك ، حول طبيعتها واهدافها ، وهو سيحقق أيضا عزلته عن الفكر الشعبى الغالب ، لكل قطاعات شعبنا الرئيسية ، التى ادركت حجم ونوع التآمر لاول وهلة ، وبغريزتها القومية المصرية الاصيلة ، وبوعيها الذى اكتسبته تجارب الصراع المصرى ضد اعداء الامة على مسار النضال المصرى ، أن هناك مؤامرة تخريبية واسعة ، تستهدف مكاسب وانجازات امتنا ، وتحاول الوثوب على انقاض هذه الامة ، مستهدفة ثورة ١٥ مايو ، وما انجزته لها من حريات وأمن وديموقراطية سليمة ، وما حققته لها من ازالة ذل هزيمة ١٩٦٧ ، وانقاذ شرف مصر ، وشرف الامة العربية كلها .

نشرات التنظيمات السرية تكشف ابعاد المخطط

السيد رئيس مجلس الشعب ..

الاخوة والاخوات اعضاء المجلس ..

اذا كنا نحرص على الالتزام بتفصيلات او وثائق ما حدث — طالما كان محل تحقيق النيابة — الا أن ما تكشف مما تم ضبطه من النشرات الصادرة عن بعض التنظيمات السرية الشيوعية ، يشير الى ان عناصر التآمر ، قد رتبت نفسها سلفا لتنفيذ مخططها فى اية فرصة مناسبة ولم تكن قرارات الاصلاح الاقتصادى ، الا نقطة الصفر ، التى حددوها موعدا لاتمامه ، فى محاولة تستهدف الاستيلاء على الثورة ، ولكى ندرك عمق ابعاد هذا المخطط ، فان علينا وضعه فى موضعه الصحيح ، فى اطار موقف هذه

العناصر المتطرفة من تورتى الشعب فى ٢٣ يوليو و١٥ مايو ، باعتبارهما امتدادا ثوريا مصريا واحدا .

فمنذ ان قامت الثورة فى ٢٣ يوليو ، حددوا بالنسبة لها هدفا واحدا ، وموقفا واحدا ، وان تعددت اساليبهم حسب الظروف .

الهدف الواحد — هو الاستيلاء على ثورة الشعب المصرى — وتحويلها لصالحهم بادعاء العمل لصالح طبقة واحدة ، ضد كل طبقات وفئات الشعب المتحالفة ، التى قامت بهذه الثورة ولصالح كل الشعب .

والموقف الواحد — هو اعتبار ان الثورة المصرية — والنظام المصرى ، هى مواقف مرحلية ، يجب ان يستغلوها للانحراف بها ، وبمختلف الاساليب .

غير ان مرحلة جديدة ، ومختلفة تماما بالنسبة لهم ، بدأت بتولى الرئيس محمد انور السادات مسئولياته ، وقاد شعبنا فى تأييد ساحق ، ضد مراكز القوى ، مستهدفا تحرير ارادة البلاد ، واخراجها من دوائر النفوذ ، ومصححا مسار الثورة ، واعاد مصر ملكا لكل المصريين .

السادات ورث تركة مثقلة بالمشاكل المتراكمة

وكلنا يعرف التركة الثقيلة — التى تسلمها الزعيم القائد محمد انور السادات

فى الناحية العسكرية : احتلال اسرائيلى لجزء من بلادنا ، وهزيمة عسكرية لقواتنا المسلحة ، لم يكن لها بد فيها ، وقد ثلثة ، عربيا ودوليا فى قدرة مصر على هزيمة الاسرائيليين .

وفى الناحية السياسية الخارجية قطيعة تامة مع كل المعسكر العربى تقريبا الذى أدت سياستنا السابقة — الى ترك علاقاته معلقة تماما امامنا وأمام الغرب مشروكة مباحة لاسرائيل ، ترسخ فيها مراكزها ، وتوهم الغرب انها القوة الوحيدة التى تحافظ على مصالحه بالمنطقة وأصبحت مصر بذلك ومن الوجهة السياسية الخارجية الفعلية ، داخلة تماما فى دائرة — نفوذ اجنبية — قرارات الحرب والسلام تتخذ من خارجها — واتصالاتها السياسية حول قضيتها لا تتم عن طريقها ودارت فى دائرة مفرغة ، من اللاحرب واللاسلم ، تستنفذ نفسها وتدراتهما وتهزقها ، تحت وطأة الذل والهزيمة ، حتى نرضى بالامر الواقع ، وبالسلام الاسرائيلى .

وفى الموقف العربى ، قطيعة مع اغلب الاشقاء العرب ، كادت تعزل مصر انعزالا تاما عن شقيقاتها .

وفى الناحية الداخلية : أوضاع تتفق مع نظام الرأى الواحد ، واختفاء للارادة الشعبية ، واتخاذ للقرارات المصيرية دون مشاركة الشعب ، وتسلط لمراكز القوى على مقدراته لصالحها وتبع شهواتها ، ومعتقلات تزخر بالابرياء فى ظل الاجراءات الاستثنائية ، وفى ظل مناخ — افتقد فيه المواطنون امنهم على انفسهم وأسرهم ، وعلى كسبهم وقوت اولادهم ، لا يعرف فيه كل مواطن ما يحمله له الغد ، ازاء شهوات مراكز القوى ، وافتقار تام للديموقراطية السليمة فى غياب تمثيل كل التيارات الشعبية .

وفى المجال الاقتصادى : تدهور تام — وصل بالاقتصاد المصرى — نقطة الصفر ، واختفاء تام لحقيقة الاوضاع الاقتصادية للبلاد ، عن جماهير الشعب واسلوب خاطىء فى معالجة الاوضاع الاقتصادية بالمسكنات . ولنا فى هذا المجال حديث آخر .

قرارات القيادة السياسية تعبير عن نبض الشعب

ودون ترتيب زمنى فى المجال السياسى اتخذ الرئيس السادات اخطر القرارات قرار المواجهة الجريئة لتصفية مراكز القوى ، التى كانت تمثل اعصاب اجهزة الدولة ، فى كل جهاز تنفيذى وغير تنفيذى واتخذ خطة نحو تحقيق الحريات والديموقراطية السليمة ، وارساء دولة المؤسسات وسيادة القانون ، واعادة هيبة القضاء ، والتحول من تنظيم الرأى الواحد ، الى نظام حزبى ديموقراطى سليم ، تظهر فيه آراء كل الاتجاهات الشعبية ، ممثلة حجمها الحقيقى فى القاعدة الشعبية ، دون اى غطاء موهوم او غير موهوم .

وفى اطار السياسة الخارجية واشتباكاتها مع الموقف العسكرى ، اتخذت اخطر القرارات وأكثرها ثورية .

ـ وكان اساسها تحقيق الانفتاح على كل المعسكرات العالمية ، ومواجهة اسرائيل مواجهة شجاعة فى مناطق احتكارها لدوائر النفوذ والرأى العام فى امريكا والدول الغربية .

ـ وارساء علاقات دولية متزنة ، مع كل الكتل الدولية على أساس من احترام المصالح المتبادلة واحترام مصالح مصر .

ـ واعادة العلاقات العربية الى اوضاعها الطبيعية ، بما ادى الى وجود جبهة عربية موحدة ، دخلت الحرب صفا واحدا ، وفرضت احترام العرب على العالم .

كل ذلك فى اطار من حرية الارادة ووطنية القرار .

وفى المجال العسكرى ، كان اخطر القرارات الثورية جميعا ، قرار العبور فى أكتوبر ، ذلك القرار الوطنى القومى الشجاع ، الذى أذهل الاعداء والاصدقاء على السواء .

واعاد للشعب المصرى والامة العربية كرامتها ، واعاد لها ثرواتها ، وفتح لها الطريق لتحقيق سلام عادل أساسه استرجاع كل الاراضى العربية المغتصبة والحصول على الحقوق المشروعة لشعب فلسطين .

ثم كانت القرارات الجريئة ـ فى ضرورة استثمار نتائج النصر وبسقوط حساسيات هزيمة ٦٧ وتمكنا بالعمل السياسى من تحقيق انسحابين متتاليين لاسرائيل - عن ارضنا العزيزة ، فى سيناء استرجعنا بهما مناطق البترول . التى كانت تصب فى الاقتصاد الاسرائيلى ، بينما كانت مصر محرومة منها .

وكان ايضا القرار الحاسم ، فى اعادة فتح قناة السويس ، اثباتا للغرب وللعالم أجمع ، أن القناة مصرية وستظل مصرية وأن قرار فتحها هو قرار مصرى خالص كما كان فى نفس الوقت ، حرمانا لاسرائيل من اغلاق القناة ومنع وصول عائداتها الى الاقتصاد المصرى ، كما كان وسيلة لاعادة العلاقات الاقتصادية المتبادلة مع الغرب ، وشجبا لادعاء اسرائيل انها المؤثرة فى المصالح الغربية فى المنطقة .

وبظهور هذه التحولات الجذرية فيما بعد ١٥ مايو ، اصبح خط التآمر منصبا على اسقاط الثورة ، بعد ان كان خطها فيما قبل ١٥ مايو ، هو احتواؤها ، وفى سبيل ذلك اتخذت كافة الاساليب الملائمة لهذا المخطط .

عندما اتخذت قرارات اسقاط مراكز القوى ، واعادة الحياة الديموقراطية السليمة ، وايجاد الصيغة الحقيقية لتحالف قوى الشعب المصرى العامل ، حيث لا تسلط طبقى ، ولا استعداء لفئة على اخرى اتخذ التآمر ، اسلوب التشكيك فى كل شىء ،.

ووصفوا كل ما جرى فى هذا المجال بأنه ردة يمينية عن مسار الثورة ، واتخذوا اسلوب التشكيك فى القيادة ، وفى كل اصعاب المراكز المسئولة ، بكافة الاتهامات والاشاعات ، واتخذوا

من مناخ الحريات ، ستارا لكى يبثوا تخريبهم المعنوى ، عن طريق وسائل الاعلام ، وعن طريق صحف الحائط ، متخذين كل الوسائل اللا اخلاقية ، وفى مخالفة واضحة للقانون .

وكان خط الثورة ازاءهم ، مزيدا من الانجازات ، وتجاوزا عن اخطائهم ، لترك فرصة للحرية الوليدة .

وقبيل قرار العبور العسكرى ، حاصرنا جميعا نشاطهم للتشكيك فى عزم البلاد وقادتها ، على دخول المعركة ، فى الوقت الذى كان ابناء هذه الامة الابطال ، يتحملون اقسى الاهوال ، فى تدريب حازم صارم ، ويستوعبون أسرار التكنولوجيا لاعقد الاسلحة الحديثة ، استعدادا ليوم قتال لا ريب فيه ، وكانت هذه هى الصورة المشرقة ، لحقيقة شباب شعب مصر العظيم وقد ركبت هذه الفئة ، موجة التمزق الجماهيرى ، الناتج عن جو هزيمة ٦٧ ، وطول انتظار يوم المعركة ، ولم يتوقفوا عن الاسراف فى اتهام القيادة الوطنية ورجالها ، بالاستسلامية ، وبتخدير الشعب لصرفه عن المعركة ، وبالتمسك بكراسى الحكم ، الى غير ذلك من مختلف الاتهامات والاشاعات ، التى سقطت بالطبيعة وفورا بمجرد صدور قرار العبور العظيم .

واتخذوا مخططا لركوب كل موجة شعبية فئوية وغير فئوية ، فى مطالباتها لاصلاح اوضاعها الاقتصادية ، وشجعهم على ذلك موقف لم يتفهموه ، ولم يحسنوا تقديره ، وهو اننا تركنا الفرصة للتعبير الحر ، فى ظل مجتمع الحريات والديموقراطية السليمة ، واقين ان كل مطلب شعبى ، مهما كانت تجاوزات التعبير عنه ، مساره الاخير الى ممثلى الامة فى هذا المجلس الموقر ، ولهم القرار الاخير لصالح الشعب .

ولعلهم — وهذا من اكبر اخطائهم واساءتهم للتقدير ، انهم تصوروا ان تجاوزنا عن بعض هذه المظاهر ، صورة من صور الضعف ، وليست صورة من صور اتاحة الفرصة للحرية والديموقراطية الوليدة ، كذلك فقد ظنوا أنهم يستطيعون تحريك الجموع الكبيرة من الجماهير ، وهو شرف لا يقدرون عليه ، ولا يستحقونه هو شرف لا يقدرون عليه ، لانهم بعيدون تماما عن أن يمثلوا بحكم اتجاهاتهم ، القيم الراسخة لهذا الشعب ، واهدافه فى الحرية الحقيقية وفى السلام الاجتماعى وهو شرف لا يستحقونه ، لانهم لا يمثلون الا انفسهم ، بعد أن أثبتت كل الاحداث أن الطبقات الكادحة التى يدعون تمثيل مصالحها ، قد اسقطتهم فى كل الانتخابات الشعبية ، بالنسبة لمجلس الشعب ، وفى النقابات ، وفى الاتحادات العمالية ، وبين الفلاحين فى القرى ، وبين المفكرين فى الاتحادات والنقابات المهنيـــة ، ولم يستطيعوا فى كل ذلك ، أن يدركوا الفارق الكبير ، بين ركوب الموجات الجماهيرية وبين حقيقة تمثيلهم لمصالح قطاعات الشعب

وكان من أكبر أخطائهم ، واساءة تقديرهم أنهم لم يدركوا التلاحم الشعبى والعضوى بين قطاعات المواطنين الشرفاء وأبنائهم فى القوات المسلحة والشرطة .

الدعاية الانتخابية ستار للتخريب

وأضاف رئيس الوزراء ان الفئـــات المتآمرة وجدت فرصتها ، فى التخريب المعنوى ، أثناء الانتخابات الخيرة لمجلس الشعب ، وتحت ستار الدعاية الانتخابية وفى ظل الحرية والحياد التام والنزيه ، من الاجهزة التنفيذية ، ومن الحكومة ، وارتكبوا فى هذه المعركة الانتخابية ، كثيرا مما يقع تحت طائلة القانون ، فى الطعن فى كل المسئولين. وانتهزوا فرصة لمواصلة التخريب المعنوى ، فى صفوف الشعب وتجاوزته الحكومة عن كل ذلك حتى لا تلصق اى تهمة بحياد الانتخابات ونزاهتها ، وكانت هذه النتيجة الهزلية التى أكدت تمسك شعبنا بخطه الثورى ممثلا فى حزب مصر العربى الاشتراكى .

واكدت تمسك شعبنا ، بكل قيمـــه

الطريقة المصرية الاصيلة؛ ازاء كل المذاهب المستوردة .

وعندما نشلت العناصر المتطرفة في الوثوب عن الطريق الديموقراطي ، وعن طريق ارادة جموع الشعب في اختيار ممثليه وحكامه ، وضعوا في مخططهم استغلال اية فرصة لاثارة جماهير الشعب

وثانيا في ذلك — وفي مخطط خبيث يقدرون — ان اى اصلاح جذرى في المجال الاقتصادى ، يقتضي بطبيعته اعباء اخرى ، اذا ما قررت البلاد أن تعتمد على نفسها ، لاجتياز ازمتها ، وان هذه هي فرصتهم ، لركوب موجة اى رد فعل طبيعي ، في حدود الحرية والديموقراطية وتوجيهه وجهة تخريبية ، والتصاعد به لتحقيق اهدافهم .

وهنا لابد أن اوضح تمينا عن مسار مخططهم — هو انهم في كل الاحوال — وفي اطار هذا المخطط التآمرى ، يهدفون الى ايجاد صدام مع مع قوات الامن ،لابد ان يسفر بحكم المسئولية القومية في الدفاع عن ارواح وأملاك الشعب العامة والخاصة ، ضرورة القبض على المخربين ومن سقوط ضحايا لا يهمهم سقوطهم ، بقدر ما يهمهم خلق منطلق جديد ، وعادة للاثارة الجماهيرية ، مخادعين في ان هذه الضحايا هي ضحايا الارهاب والعنف والتآمر ، الذى شهدته بلادنا لاول مرة في تاريخها خلال هذه الاحداث .

وشرح السيد ممدوح سالم بعد ذلك العلاقة بين سير الاحداث والتآمر — في اطار اتصاله بتخريب اهدافنا القومية المتصلة بقضايانا المصيرية ، وفي اطار المسار النضالى ، لثورتى ٢٣ يوليو و١٥ مايو ، وتصديهما لاهدافها

الاقتصاد المصرى بعد نكسة ٦٧

لقد تبين منذ السنينات — وعلى الاخص بعد نكسة ٦٧ — ان الاقتصاد المصرى — دخل مرحله ازمه شديده ، لا حل لهـا الا باصلاح الهيكل الاقتصادى لمصر ، اصلاحا جذريا ، وكان هذا واضحا ، لكل السياسيين والاقتصاديين بالداخل ، وعلى مستوى الهيئات الاقتصادية العالمية وكانت اغلب الاسباب ، ترجع الى ما تحملته بلادنا في اربع حـروب ، في سبيل الدفاع عن امتنا العربية ، ازاء الغزوة الصـهيونية ، غير أن التركيب السياسى للبلاد — قبل ثورة ١٥ مايو — لم يكن ليسمح بمصارحة الشـعب بحقائق الموقف ، وكانت الحكومات تحاول العلاج بالخطوط الوقتيه والمسكنة ، التى لم تؤد الا الى ترحيل الحل الجذرى ، لكن بتحمله من يأتى بعدهم بحثيا لاى مواجهة حقيقية لحل المشكلة ، الامر الذى زاد من تعاقم المشكلة ، وزاد من مرارة العلاج بأى حل شامل ، وعندما تولى الرئيس محمد انور السادات المسئولية — وواجه هذا الميراث الثقيل ، اتخذ بشأنه الخط الرئيسى الذى تمسك به ثورة ١٥ مايو — في أن يكون الشعب هو مصدر السلطات — وانه لابد من مصارحته بالحقائق ، باعتباره صاحب الحق الرئيسى ، في ان يعرف احواله ، وان يتحمل مسئوليته ، عن بصيرة ، وتفهم وبارادة شعبية ، وكان في الوقت نفسه ، ولكى يتهيأ شعبنا لهذه المواجهة لاصلاح الوضع الاقتصادى للبلاد — لابداولا — من ازالة آثار النكسة العسكرية ، وما تخلف عنها من هزات وان ينتقل الشعب الى اوضاع الديمقراطية السليمة التى تتولى فيها الحكم حكومة معبرة عن الغالبية من شعبنا ، لتتخذ في اطار تمثيل شعبى لصالح الشـعب القرار اللازم لاصلاح المسار الاقتصادى في حل شامل يتناول الهيكل الاقتصادى نفسـه ، وكان على حزب مصر العربى الاشتراكى ، صاحب الاغلبية وحكومته

ان تتحمل القرار التـــاريخى ، معلية لمصالح القوميه على كل اعتبار آخر ، ـــ لانقاذ البلاد ـــ وتصدى حزب مصر العربى الاشتراكى وحكومته الى تحمل المسئولية فى خطوات متتالية .

الخطـــوة الاولى
مصارحة الشعب

الخطوة الاولى : أن حزب مصر العربى الاشتراكى صارح الشعب فى برنامجه بأبعاد الازمة الاقتصادية ونواحى الخلل فى الهيكل الاقتصادى ـــ وعلى الاخص الخـــلل فى الموازنة العـــامه وميزان المدفوعات . واوضح حزب مصر ـــ أنه مهما كانت المســـاعدات والقـــروض والاستثمارات الخارجية ، فاننا لابد أن نعتمد على انفسنا ، لاصلاح هيـكلنا الاقتصادى ، بما يترتب عليه من أعبـاء وتبعات ، واوضح خطته بالارقام لهـذا الاصلاح . واكد على ان الاصلاح الضريبى واعادة توزيع الاعباء بما يتفق مـــع العدالة الاجتماعية ، أمر حتمى ، فى اطار هذا الاصلاح .

وبدأت الحكومة منذ هذه المصـــارحة بضغط النفقات فى سنتى ١٩٧٥ و١٩٧٦ وأمكنها النزول بالعجز فى الموازنة .

ولقد أجمعت العقول الاقتصادية المصرية الكبيرة على امور ضرورية .

الامر الاول :

ان اصلاح الهيكل الاقتصادى ـــ لابد من البدء به فورا وألا انتقلنا من أوضاع يسهب اصلاحها الى اوضاع يستحيل اصلاحها .

الامر الثانى :

أن نقطة البدء الضرورية ـــ هى اصلاح العجز فى الموازنة العامة ـــ كنقطـــة انطلاق ـــ لباقى الاجراءات .

الامر الثالث :

ان الاصلاح الضريبى ، لاعادة تحميل القادرين بمسئوليتهم نحو بلادهم ، هـــو امر ضرورى وواجب ، ولكن نتائجـــه المترتبة على التحصيل ، لا تأتى سريعة لانقاذ الموازنة العامة فى سنة ١٩٧٧ ، وانه لابد من الحصول من طريق اعادة النظر فى الدعم وعلاقته بالاسعار ، بحيث لا يصل هذا الدعم الا للشعب الكادح ، وللطبقات غير القادرة ، وبالنسبة للمواد الشعبية الضرورية .

وان سير البلاد بالوضع الحالى المتصاعد للدعم سينتهى بها ، الى وقوف التنمية تماما والعجز عن اصلاح المرافق ثم الشلل التام ، وتوقف اصلاح الهيـكل الاقتصادى ، فى جوانب ميزان المدفوعات وفى زيادة الانتاج ، وفى ضغط الاستهلاك

الامر الرابع :

انه باستعراض اى بدائل اخرى للموارد لاصلاح الموازنة ، يتضح ما يأتى :

ـــ ان خفض الانفاق بالنسبة لتعزيز قواتنا المسلحة أمر لا يمكن قبوله ، وما زالت ارضنا محتلة .

ـــ وما زالت كل الاحتمالات قائمة فى قضية التحرير ، الى أن نصل الى الحل العادل للقضية .

ـــ ان تجميد الاجور ، وهو أمر تلجأ اليه بعض الدول لمعالجة مثل هـــذا الموقف ، أمر لا نفكر فى الالتجاء اليه ، فى ظل معاناة الشعب الحالية ، وفى اطار الاوضاع الخاصة بمصر .

ـــ ان خفض الاستثمار فى المرافق ، لا تحتمله أوضاع هذه المرافق ، التى وصلت حالتها الى ما هى عليه ، بل هى تحتاج الى استثمارات جديدة ، للنهوض بحالتها ، سواء فيما يتعلق برفع المعاناة

عن الشعب ، او فى علاقتها كأساس للاستثمارات وزيادة الانتاج .

— ان خفض الموارد المخصصة للتنمية والاستثمار يزيد من تفاقم خلل الهيكل الاقتصادى ، ويعتبر ضربة كبيرة لامال البلاد .

الامر الخامس :

انه ما لم نقم باصلاح الهيكل الاقتصادى والبدء باصلاح الموازنة العامة ، فلن ينتهيأ الوضع الاقتصادى الداخلى ، الذى يجذب الاستثمارات العربية والاجنبية ، بثقة فى سلامة الاوضاع الاقتصادية للبلاد .

وبهمنا هنا ، **أن نقول أن اصلاح** الموازنة العامة ، واعادة النظر فى أسلوب الدعم ، نبعا من افكار كبار الاقتصاديين المصريين ، مع افكار الاقتصاديين الدوليين وسبق ان طرح هذا الموضوع ، فى مجلسكم الموقر ولجانه المختصة مرارا .

الامر السادس :

ان دوافع الاخوة ، تدعونا الى التحدث مع اشقائنا العرب ، لاستثمار بعض اموالهم فى مصر ، والوقوف معنا فى اطار الامن العربى المشترك ، المستند الى الرخاء العربى المشترك .

الامر السابع :

انه وان كانت موازنة الميزانية ، هى الخطوة الاولى ، فى طريق الاصلاح الاقتصادى الشامل ، الا انها خطوة اولى ، من سلسلة خطوات اخرى متكاملة لاصلاح الميزانية النقدية بجوانبها فى اصلاح الميزان التجارى ، بالعمل على زيادة معدل الصادرات ، وترشيد الواردات ، واصلاح الميزان غير المنظور بتطوير دخوله ، والذى باستثناء دخول قناة السويس والسياحة ، يمثل عجزا فى كل نواحيها .

وبعد أن عرض رئيس الوزراء بالتفصيل الاطار العام والاكبر لاهداف وخطة المؤامرة — التى استغلت صدور قرارات الاصلاح الاقتصادى — لتنفيذ اهداف تآمرية ابعد واوسع . اعلن ان حكومة الاغلبية — تحرص على الالتزام فى كل خطواتها — بما يؤكد الممارسة الديموقراطية والشرعية —

القرارات الاقتصادية ليست ضريبة

يحقق صالح القاعدة العريضة من جماهير الشعب — وذلك على الوجه التالى :

اولا : ان القرارات الاقتصادية لاتعتبر ضرائب — وان تعديل الاسعار — كان المقصود به التخفيف من الخسائر الكبيرة — التى تتحملها الدولة فى المتاجرة فى هذه السلع — وهى بهذا المعنى لاتعتبر ضريبة — وانما خفض من الخسائر — وتقريب ولو بسيط من التكلفة الحقيقية.

والاجراءات التى اتخذتها الحكومة — وترتب عليها زيادة اسعار بعض السلع هى :

ا — زيادة الضريبة الجمركية على بعض الواردات .

ب — زيادة رسوم الانتاج على بعض المنتجات المحلية — وكذلك زيادة رسوم الاستهلاك — على مثيلات هذه المنتجات المستوردة من الخارج .

جـ — رفع الدعم او تخفيضه عن بعض السلع .

وقد تمت هذه الاجراءات — وفقا لسلطة المخولة للحكومة — بمقتضى الدستور والقوانين السارية :

● **فبالنسبة لزيادة الضريبة الجمركية على بعض الواردات :**

ينص قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ — على أن يكون

تحديد التعريفة الجمركية وتعديلها بقرار من رئيس الجمهورية — وتكون هذه القرارات فى قوة القانون — ويجب عرضها على الهيئة التشريعية فى دورتها القائمة فور نفاذها — فاذا لم تقرها هذه الهيئة — زال مالكان لهامن قوة القانون — وبقيت نافذة بالنسبة للمدة الماضية .

ولقد استصدرت الحكومة — قرارات جمهورية بتعديل التعريفة الجمركية بزيادتها على السلع الكمالية المستوردة واعفاء السلع الرأسمالية ومواد البناء من الضريبة الجمركية — وقد تم هذا الاجراء صحيحا ومتفقا مع احكام القانون .

● **وبالنسبة لزيادة رسوم الانتاج على بعض المنتجات المحلية :** فان القانون رقم ٤ لسنة ١٩٣٢ — يفرض رسم انتاج على حاصلات الاراضى — او منتجات الصناعة المحلية — على انه يجوز ان يقرر بمراسيم رسوم انتاج على حاصلات الارض — او منتجات الصناعة المحلية — كما يجوز ان تعدل بمراسيم — جميع القوانين والمراسيم المعمول بها الان — والخاصة برسم الانتاج .

وكل مرسوم يصدر بناء على ذلك — تبقى له قوة القانون — الى ان يصدر فى شأنه قانون سارى المفعول — ويجب عرضه على البرلمان اثناء الدورة البرلمانية .

وظاهر من هذا النص — ان تقرير رسوم الانتاج على منتجات الصناعة المحلية — يكون بمرسوم له قوة القانون — على ان يعرض على السلطة التشريعية لتقرير مايراه بشأنه — ولما كانت سلطة اصدار المراسيم قد آلت الى السيد رئيس الجمهورية — فقد استصدرت الحكومة قرارات جمهورية — بزيادة رسوم الانتاج على بعض المنتجات المحلية — وستعرض هذه القرارات على مجلس الشعب لتقرير مايراه بشأنها .

خطوات تصحيح المسار الاقتصادى تتفق مع احكام الدستور

● **اما بالنسبة للاعتمادات المخصصة فى الموازنة العامة للدولة لتخفيض او تثبيت اسعار بعض السلع الاستهلاكية والخدمات** — فان الصرف من هذه الاعتمادات — مرتبط بعوامل عدة — منها الاسعار العالمية للواردات من هذه السلع الاستهلاكية — او تكاليف انتاجها محليا — وكذلك تكاليف اداء الخدمات — واسعار بيع هذه السلع — وما تحصل عليه الدولة ثمنا لاداء تلك الخدمات .

ووجود الاعتمادات المخصصة — لتخفيض او تثبيت اسعار بعض السلع الاستهلاكية والخدمات — فى جداول استخدامات الموازنة العامة — لا يرتب فى حد ذاته التزاما على الحكومة بتحديد اسعار بيع هذه السلع — او اثمان اداء هذه الخدمات على نحو معين — ولا يضع قيدا على سلطة الحكومة — فى تعديل هذه السلع الاستهلاكية — او اثمان اداء هذه الخدمات — اذ ان تحديد هذه الاسعار والاثمان — لايعد عملا تشريعيا — مما يجب على الحكومة الرجوع فيه الى مجلس الشعب قبل اجرائه . وانما يعتبر عملا تنفيذيا محضا — ينعقد فيه الاختصاص للحكومة — وفقا لاحكام الدستور — والقواعد القانونية المنظمة لسلطة الحكومة — فى تحديد هذه الاسعار — فلها ان تباشر سلطتها فى هذا الشأن .

واذا كان هذا هو حكم القانون والدستور — بالنسبة للصرف من الاعتمادات المخصصة للدعم خلال السنة المالية — فان هذا الحكم يصدق ايضا — على الصرف من تلك الاعتمادات — خلال فترة العمل بميزانية السنة المالية السابقة .

ومن هذا يتضح — أن ماقامت به الحكومة — فضلاعما كانت تهدف به — الى تصحيح المسار الاقتصادى للبلاد — باعتباره الوسيلة الحاسمة والسريعة فى هذا الشأن — حسبما انتهت اليه

الدراسات الاقتصادية — فانه يتفق واحكام الدستور والقانون — ولا مخالفة فيه لاى منهـــا .

كما ان الحكومة — قد تقـــدمت الى المجلس — بمشروع الموازنة فى الموعد المحدد فى الدستور — ثم اعيدت دراستها بعد التشكيل الوزارى الاخير ..

واعدت للعرض على مجلس الشعب — فى صيغتها المعدلة مع المشروعات السابق الاشارة اليها — ولم يعمـــل بالموازنة الجديدة حتى الان — هذا فضلا عن ان كثيرا من الاجراءات الاقتصادية — التى كانت قد تقررت اخيرا — لا يرتبط ميعاد اتخاذها بالضرورة — بموعد التقدم بمشروع الموازنة العامة للدولة — والموافقة عليه — اذ يجوز للحكومة فى اى وقت خلال السنة المالية — اتخاذ ما تقتضـــيه الاوضاع الاقتصادية من اجراءات .

وقال ممدوح سالم :

ان التآمر يؤكد انه كان معدا ومبيتا لانتهاز اية فرصة . ولعل خط ســير الاحداث يؤكد ذلك — فبالرغم من القنوات الشرعيـــة — التى اتاحتهـــا الممارسة الديمقراطية فى البلاد — لجميع الاتجاهات السياسية — للتعبير عن آرائها وافكارها من خلالها — الا ان الحركة الشـــيوعية المحلية — بتنظيماتها السرية المختلفة — رفضت الالتزام بمبدأ الشرعية — وظلت تنظيمات شيوعية متعددة — تمارس نشاطها تحت الارض — مع محاولة استمـــرار حزب التجمع الوطنى على وجه التحديد — فى جانب من نشاطها — مستهدفة مـــن ذلك السعى للاســـتقطاب الجماهيـــرى لصالح تنظيماتها السرية — علاوة على معالجة كثير من القضايا المطروحة — بمنطق يخدم اهدافها المرحلية التكتيكيـــة والاستراتيجية للوصول — الى نظـــام حكم شيوعى .

وفى نفس الوقت — فان حزب التجمع الوطنى بدوره — اعتمد فى هيكله التنظيمى — على كثير من العناصر الشيوعية المنظمة — وكان المرجع الرئيسى لذلك — ان الحزب وان اعلن التزامه بالمبادىء الثلاثة التى تحدد اطار الممارسة الحزبية — الا انه كان يسيرفكريا وتنظيميا — فى خط متواز مع الحركة الشيوعية الحاليـــة — بل انه طرح افكارا لمعالجة قضايا المجتمع بما يخدم اغراض الحركة الشيوعية .

ولقد تكشف ان التحرك الاخيـــر — تقوده اربعة تنظيمات سرية — وان حزب العمال الشيوعى المصرى هو اخطر هذه التنظيمات واسرعها حركة — واكثـــرها تطرفا — وان الغالبية العظمى من اعضائه من غير العمال .

وان الهدف الاساسى — هو الاطاحة بالنظام القائم — ويرتكز هذا الحزب فى حركته — على الاساليب الاثارية وتحريض الجماهير — مستغلا الظروف الاقتصادية التى تمر بها البلاد .

ولقد بدا ذلك واضحا — من خـــلال متابعة النشرات التنظيمية السرية — التى يصدرها هذا التنظيم ويعممها على كوادره بعنوان [الانتفاض] و [شـــيوعى مصرى] والتى ترفع شعار اســـقاط النظام .

وقد برز مدى حرص عناصر هذا التنظيم — على الاسراع فى استغلال الظـــروف الحالية — وفى مقدمتهـــا المشـــكلة المعيشية لتهيئة مناخ جماهيرى رافض — لكى تصل الامور بالقطاعات الجماهيرية — الى درجة من السخط والقلق — الـــذى يتيح فرصة استثمار الموقف فى اللحظـــة المناسبة — لتفجيره .

ولقد بدا تكشف عناصره — فى القطاع الطلابى — لحركتهم عن طريق عقد الندوات — واقامة المؤتمرات — وتعليق مجلات الحائط — لاثارة القاعدة الطلابية — ودفعها الى الخروج فى مسيرات ومظاهرات — كان من ابرزها المسيرة التى خرجت من جامعة القاهرة يوم ٢٥—١١—١٩٧٦ — بقيادة عناصر هذا الحزب السرى — وتوجهت الى مجلس الشعب وحاولت خلال سيرها اثارة الجماهير — خاصة عمال قطاع النقل العام — وتحريضهم على تعطيل المواصلات — الا انهم عجزوا عن الالتحام بالجماهير التى لم تستجب لهم — وكان ذلك سببا فى فشل مخططهم — فى تلك الفترة لتصعيد الاحداث .

محاولة اشعال الموقف ضد النظام

ولقد وضح من تقارير جهات الامن المختصة على ضوء ميول واتجاهات بعض الاشخاص الذين تم ضبطهم فى الاحداث الاخيرة وماتم ضبطه من نشرات ووثائق ان العناصر المتآمرة اسرعت على اثر صدور القرارات الاقتصادية مع غيرها من عناصر حزب التجمع الوطنى — وتنظيم الحزب الشيوعى المصرى — وبعض مدعى الناصرية — الى استغلال الموقف وتفجيره — استشعارا منها بأن التجاوب الجماهيرى مع حركتها — سيصل الى مداه — واضعة فى اعتبارها — انه من الظواهر الحتمية — التى تقترن بجميع المظاهرات — التى تتم فى هذا المناخ — مشاركة الغوغاء فيها — بما يحقق لها سرعة الانتشار — والاتجاه الى التخريب — ويؤدى الى تداعى الموقف — وصولا الى اشعال الموقف ضد النظام .

ولقد بدأت الانطلاقة الاولى للتحرك المضاد — داخل الترسانة البحرية بالاسكندرية — وتزعمتها عناصر حزب العمال الشيوعى المصرى — من العاملين بها .

واتجهت هذه المظاهرة بعد ذلك الى بعض كليات جامعة الاسكندرية — ولكنها جميعا رفضت الاستجابة لهذا التحرك المشبوه — ولم تستجب له سوى قلة من طلبة كلية الهندسة — المعروفين باتجاهاتهم الشيوعية — وبعضهم اعضاء فى حزب العمال الشيوعى المصرى .

وفى القاهرة بدأ التحرك المضاد — من داخل شركة مصر حلوان للغزل والنسيج — وتزعمته عناصر الحزب الشيوعى المصرى — احدهم سكرتير حزب التجمع الوطنى بالشركة .

كما تزعمت عناصر حزب العمال الشيوعى المصرى — المظاهرات التى بدأت من جامعة عين شمس .

وقد تميز أسلوب حركة هذه العناصر — بالتماثل فى جميع المواقع — من حيث مضمون الهتافات والشعارات التى ترددت فى محاولة لاثارة وتحريض الجماهير — للتجاوب مع حركتهم .

يجدر التنويه — الى انه تم ضبط بعض هذه الشعارات — مدونة فى أوراق خطية — واجندات ومجلات حائط — لدى بعض المتهمين .

كما تماثلت اساليب حركة هذه العناصر — فى الالتحام بالجماهير — والامتداد بحركتها — الى الميادين والشوارع الرئيسية — والانتشار بها لشل حركة المواصلات — وتجميع المواطنين حولهم — مع الاصرار على الاستمرار فى التظاهر — الى ساعات متأخرة من الليل — والاتجاه الى تخريب بعض المنشآت العامة — وفى مقدمتها منشآت الشرطة ووسائل النقل والمواصلات والمرافق ودور الصحف .

وتبين ان قادة هذه المظاهرات — اعضاء قياديون فى التنظيمات الشيوعية السرية وبعض قيادات حزب التجمع وتأكد ذلك من خلال التقاط صور فوتوغرافية لهم اثناء قيادة هذه المظاهرات .

ولقد امتدت احداث الشغب مساء يوم ١٨ — وطوال يوم ١٩ يناير ١٩٧٧ — لتشمل عدة محافظات — ولتأخذ طابع الانتشار المنظم — وبرز دور عناصر حزب التجمع الوطنى التقدمى من الشيوعيين وغيرهم — فى التصاعد بالاحداث — على اثر صدور تعميم صادر من السكرتارية العامة لحزب التجمع الوطنى — عقب اعلان القرارات الاقتصادية مباشرة — ابلغ لجميع اللجان القيادية بالمحافظات — لتقصى ردود الفعل الجماهيرية — تجاهها — وتضمينه توجيها بأن هذه القرارات فى غير صالح الطبقات الشعبية الكادحة — مع توجيه القيادات الى مشاركة الجماهير — للتحرك ضد هذه القرارات بالاضافة الى بيان آخر صدر عن الحزب يوم ١٩ يناير — تضمن هجوما على الحكومة وبتأييد التحرك الجماهيرى فى مواجهتها.

ولقد قامت لجان حزب التجمع الوطنى ببعض المحافظات بالدعوة لعقد مؤتمرات — انتهت بالخروج فى مظاهرات — تصاعدت الى حد تخريب بعض المنشآت.

فى القاهرة :

ضبط — مقرر حزب التجمع الوطنى بالسيدة زينب — وهو يقود احدى المظاهرات — وبحرض المتظاهرين لحرق قسم شرطة السيدة زينب — وذلك يوم ١٨ يناير — وقد قررت النيابة حبسه حبسا مطلقا .

فى الشرقية :

قام مقرر حزب التجمع الوطنى بمدينة فاقوس — بتحريض الجماهير على التظاهر والاضراب والاعتصام — وقررت النيابة حبسه حبسا مطلقا .

فى الجيزة :

ضبط مقرر حزب التجمع الوطنى بالبدرشين — لتحريضه عمال السوكى المركزية — التابعة لشركة السكر — على الاضراب عن العمل والتظاهر — وذلك يوم ١٩ يناير .

فى السويس :

قام مقرر حزب التجمع الوطنى بالسويس يوم ١٨ الجارى — بتوزيع منشور — يهاجم النظام القائم — ويبتغتيش سكنه عثر على المداد كبيرة من نفس المنشور — وأصدرت النيابة قرارا بحبسه حبسا مطلقا .

كما قام مقرر مساعد حزب التجمع الوطنى بالسويس — بتاريخ ١٩ الجارى — بتزعم المظاهرات التى قامت بتخريب نقطة شرطة المثلث واتلاف محتوياتها .

فى قنا :

قام مقرر حزب التجمع الوطنى بالمحافظة يوم ١٩ يناير — بقيادة مظاهرة طافت باحياء المدينة — فضلا عن تحريض الجماهير — بالقيام بأعمال تخريبية — وتم ضبطه واعترف بتواجده فى المظاهرة — وقررت النيابة حبسه حبسا مطلقا .

فى المنيا :

قام بعض اعضاء حزب التجمع الوطنى — بقيادة مقرر حزب التجمع بمحافظة المنيا بتزعم المظاهرات — وبتحريض المواطنين على اعمال التخريب — وتم ضبطهم جميعا — وقررت النيابة حبسهم حبسا مطلقا .

فى شبرا الخيمة :

قام احد العمال بشركة الدلتا للصلب — وعضو حزب التجمع الوطنى يوم ١٨ يناير — بتحريض عمال الشركة — على الاضراب عن العمل — والخروج فى مظاهرة — وتصدت له ادارة الشركة وبعض القيادات العمالية الواعية .

ويشار فى هذا الصدد الى انه قد ضبط لدى « عضو قيادى بالحزب الشيوعى المصرى » مسودة البيان الذى وزع على قيادة حزب التجمع يوم ١٩ الجارى ويهاجم الحكومة ويتهمها بأحداث التخريب — كما أكد لسلطات الامن أن « عضوا قياديا بالحزب الشيوعى المصرى وعضوا

بحزب «التجمع» سافر الى المنصورة يوم ١٧ الجارى — واجتمع باللجنة القيادية لحزب التجمع بالدقهلية — وقرر فى حديثه ان الحكومة فى سبيلها الى اصدار قرارات اقتصادية جديدة — سوف تؤدى الى اثارة المواطنين — وطالبهم بضرورة الالتحام بالجماهير — فى رفض هذه القرارات — وتجرى النيابة التحقيق فى هذه الواقعة .

— ولعل خط سير الاحداث يكشف عن ان العناصر الشيوعية المنظمة — وبعض قيادات حزب التجمع — كانت ترصد تطورات الموقف الاقتصادى — من وجهة نظر واحدة — تقف على ارضية سياسية واحدة — هدفها الانقضاض على الساحة الجماهير — والسيطرة عليها — وان الفريقين تشاركهما بعض العناصر من مدعى الناصرية — التى اشتركت فى المظاهرات — سارعا الى تحديد توقيت التفجير — بمجرد اعلان القرارات الاقتصادية — التى اصدرتها الحكومة — وكان اسلوب التفجير متجها منذ البداية — الى اثارة مشاعر السخط الجماهيرى — الى الحد الذى يصل بالامور — الى اثارة الاضطرابات — على مستوى محافظات الجمهورية بأكملها .

ولعله من الواضح ايضا — ان انحسار هذه المحاولة — ونشل هذا التدبير — لم يكن نتيجة تراجع من القوى التى اعدت نفسها لاحداث هذه الاضطرابات — وانما تحقق نتيجة تصدى قوات الشرطة لموجات التخريب والتظاهر — يومى ١٨ ، ١٩ يناير بالاضافة الى — نزول القوات المسلحة — لمعاونتها مساء يوم ١٨ الجارى — وهو موقف وطنى يتطلب منا جميعا كل تقدير واعزاز — امتدادا للمواقف البطولية والوطنية — التى تأكدت على مر مراحل النضال المصرى من اجل الحرية والحق والامن .

من ذلك كله وبكل الوضوح — يبدو لنا ان ماوقع من خسائر فى الارواح والممتلكات — انما كان فتحية العنف التخريبى — والتآمر المبيت — وبماذا اذن يرد العنف . واذا كان البعض يزايد على مواجهة المظاهرات بالقوة — فهل تشل يد الحكومة عن ان تتحمل مسئوليتها — فى دفع الاعتداء على ارواح المصريين وممتلكاته — وحماية البلاد — وايقاف موجة اشعال الحرائق بها .

اربعة مخازن لحفظ الوثائق

ولقد اسفر ضبط وتفتيش بعض العناصر التى ساهمت فى الاحداث الاخيرة — بناء على الاذن الصادر من نيابة أمن الدولة عن كشف اربعة مخازن لحفظ الوثائق والنشرات السرية الخاصة بتنظيم حزب العمال الشيوعى المصرى — فى طنطا — وهى تحوى تحريضا على التحضير الثورى — للاطاحة بنظام الحكم

كما تم فى اسيوط ضبط مخزن يحوى مجلات حائط تتضمن تحريض الطلبة ضد النظام — ومنشورا محررا بخط اليد — من عدة نسخ بالكربون — اعد للتوزيع عقب احداث يوم ١٨ الجارى — مصدر بعبارة « ياجماهير شعبنا الكادحة — وتنتهى بطلب اسقاط الحكم » .

وفى القاهرة ضبط مخزن نشرات تتضمن هجوما على مواقف النظام .

وفى قنا ضبط مخزن به نشرات تنظيمية بعنوان [الانتفاض] و [شيوعى مصرى] من اعداد مختلفة تضمنت ماسبق الاشارة اليه .

كما ضبط منشور خطى — مكون من ست صفحات — يتضمن هجوما على نظام الحكم .

كما تم ضبط بعض الوثائق الخطية — التى تشير الى مخطط الحزب فى الحركة الجماهيرية — وخلال المظاهرات والمسيرات — وصولا الى تفجير الموقف — لتحقيق

اهداف هذا التنظيم — فى إسقاط النظام القائم — وذلك فى منازل بعض قيادات واعضاء التنظيم .

ضرورة التصدى لمؤامرة التخريب

وقال ممدوح سالم : انه لامر مؤسف حقا فى ضوء هذه الاعتبارات — أن يتبين للجميع داخليا وخارجيا — حجم المؤامرة التخريبية — التى استهدفت ثورة ١٥ مايو ونظام الحكم بالبلاد .

الامر الذى يشكل ضرورة التصدى له — موقفا قوميا — كان يجب أن يرتفع فيه الجميع فوق كل المصالح الضيقة — لنقف جميعا مدافعين من حقوق الشعب وحرياته — وقضاياه الكبرى — وأرواحه وممتلكاته — بدلا من تجميع ونقل المسئولية — من على عاتق المتآمرين المخربين — وتعليقها بقرارات اقتصادية — استهدفت انتشال البلاد من ازمتها الخانقة — وهذه القرارات التى لم تكن على أى حال من الاحوال — الا المفجر الذى كشف عن ابعاد التآمر المبيت — والذى كان يستهدف انتهاز أى فرصة — سواء كانت القرارات أو غيرها — لتنفيذ الاهداف المبيتة للتآمر .

الهس من الواجب الوطنى — أن نقف أمام هذه الموجة الهمجية وأن نعمل جميعا على توحيد صف الشعب وبلادنا يتربص بها عدوها ولازال يحتل جزءا عزيزا من أراضيها — نقف فى مواجهة قواتنا المسلحة الباسلة — التى يجب علينا جميعا أن نحمى ظهورها — فى جبهة داخلية صلبة .

الخارجون على الخط اقلية ضئيلة

حمدا لله — أن الخارجين عن الخط لا يمثلون الا أقلية ضئيلة — وان الاغلبية الساحقة لابناء هذا الوطن يقفون اليوم جميعا شاجبين هذا الاتجاه التخريبى — بل مضحين ومتبرعين من أقواتهم — لاصلاح آثار هذا التخريب .

ان هذا الموقف الضالع للمتآمرين والمخربين — ومن بعض أعضاء حزب التجمع وبعض قياداته — فى ركوب الموجة الجماهيرية فى الاحداث الاخيرة — لزيادة موجة التخريب الموجه الى املاك الشعب وأرواحه — مما استدعى القبض عليهم فى حالة تلبس .

ولكنى أستشعر بالاسف الشديد — لهذا التورط الشائن — لحزب التجمع التقدمى — فى هذه الجريمة القومية البشعة — الموجهة الى شعبنا وقضايانا المصيرية — ومن هنا — لا مناص من أن نقف جميعا — كما وقفنا منذ ١٥ مايو ثوارا قبل أن نكون حكاما ومصريين قبل أن نكون حزبيين — فالواضح أننا ندخل تحت قيادة الرئيس المؤمن المناضل محمد أنور السادات ثورة ١٥ مايو اختبارا آخر — ازاء الذين لا يريدون لهذا الشعب الحرية والامن والرخاء .

واذا كنا من واقع ماسردته عليكم من الاهداف — التى اتجه اليها المخربون — قد تأكدنا — أن المتآمرين — قد كشفوا عن أهدافهم ضد الحرية — عندما هاجموا دور الصحف — وحرقوا وسائل النقل — وخربوا أسلاك التليفونات — وأفرجوا المجمعات من سلع الشعب — وحملوا اقتصاده أعباء جديدة .

لا رجـــــوع عن الحرية والديمقراطية

اذا كنا قد تبينا كل هذه الاهداف — فان الزعيم القائد محمد أنور السادات — الذى يقودنا فى اللحظات الحاسمة من تاريخ هذه الامة — قد أكد على أنه لا رجوع عن الحرية والديمقراطية — ولا رجوع عن سيادة القانون — الكفيل بردع المخربين ردعا حاسما — فى إطار أحكام قضائنا العادل — الذى عادت له مكانته الخالدة فى تاريخ أمتنا .

وانه لا رجوع عن مسيرتنا فى تحرير ارادتنا — وأنه لا عودة اطلاقا الى دوائر النفوذ الاجنبى — ولا وقوف لحظة فى سبيل استرداد أراضينا السليبة — واستعادة حقوقنا المشروعة — والتعبير بثورة ١٥ مايو فى اطار الشرعية الدستورية

اسمحوا لى فى هذه المناسبة — أن نتوجه جميعا بتحية الشكر والتقدير والاعزاز — لجماهير هذا الشعب العظيم — على اختلاف فئاتهم — تلك الجماهير — التى لم تستجب لهذه الفتنة — أو لعوامل الاثارة والتحريض —

وتحية تقدير واعزاز — الى اخوتنا وابنائنا بالقوات المسلحة — وبهيئة الشرطة الذين وقفوا الى جانب الشعب — يتحملون مسئولياتهم — فى وطنية وشرف وتفان — لصد عوامل الهدم والتخريب .

أشكركم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

رئيس الوزراء والوزراء كانوا فى مقدمة الحاضرين لجلسة مجلس الشعب ، التى بدات مناقشة أحداث ١٨ ، ١٩ يناير

السيد ممدوح سالم رئيس الوزراء يراجع بعض الاوراق مع الدكتور جمال العطيفي قبل أن يتوجه لالقاء بيان الحكومة ويظهر الى جوارهما السيد أحمد سميح طلعت وزير العدل والبرت برسوم وزير الدولة لشئون مجلس الشعب .